

# «التميز في التنفيذ» نموذج دولة الإمارات نحو تحقيق الأجندة العالمية 2030

مايو 2019

أولويات الأجندة الوطنية تتوافق مع أهداف ومؤشرات الأجندة العالمية حيث تشمل هذه الأولويات: تحقيق نظام صحي بمعايير عالمية، وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، ونظام تعليمي رفيع المستوى، واقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار، ومجتمع آمن وعادل، ومجتمع متلاحم محافظ على هويته.

إن ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف المتعلقة بالتنمية أنها تركز على الشمولية، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل في الوقت الحاضر لوحدها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الاستدامة للعالم أجمع. لذا تلعب الشراكات والتعاون بين الجهات المعنية دوراً أساسياً في تحقيق هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق عملت حكومة دولة الإمارات على خلق نموذج رائد إقليمياً وعالمياً يضم أنواعاً مختلفة من الشراكات على المستوى المحلي والعالمي لتحقيق الأجندة العالمية 2030.

وتأكيداً على ذلك، وضعت دولة الإمارات السلام العالمي والازدهار كركيزتين أساسيتين في سياستها للمساعدات الخارجية. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صنّفت دولة الإمارات أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية نسبة لدخلها الوطني بمجموع مساعدات بلغ 19.3 مليار درهم إماراتي ومشاريع في أكثر من 147 دولة حول العالم. وساهمت هذه المساعدات في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ومن أهمها الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

## وضع آليات للتنفيذ على المستوى المحلي وإشراك مختلف الأطراف

لضمان تحقيق الأجندة العالمية في دولة الإمارات على المستوى المحلي في 2017، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. تتراأس اللجنة معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي وتضم في عضويتها 17 جهة اتحادية من بينها وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة الخ. ويتضمن عمل الجهات الأعضاء في اللجنة المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والعمل بوصفها هيئة تنسيقية حكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإجراء عمليات متابعة، وإدارة عملية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، وجمع الإحصاءات الرسمية ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها.

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مساهمته بطريقة فاعلة في الاقتصاد المحلي، في 2018 أطلقت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة المجلس الاستشاري من القطاع الخاص ويكون منصة للحوار وتقوية الروابط بين حكومة دولة الإمارات والقطاع الخاص للعمل معاً لتحقيق أجندة 2030. ويضم المجلس في عضويته مجموعة

## سعادة عبد الله ناصر لوتاه

المدير عام الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ونائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة



يقضي تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 بذل جهود كبيرة من كافة البلدان في جميع أنحاء العالم. حيث يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الدولي، من المنتظر أن تقوم الدول بتحقيق الموائمة بين استراتيجياتها التنموية وأطر الحوكمة لديها وبين أهداف التنمية المستدامة، وكذلك هناك حاجة على المستوى الدولي لعلاقات شراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة والدول لضمان «ألا يتخلف أحد عن الركب». ومن الضروري للغاية في كافة هذه الجهود الحث على مشاركة الأطراف المعنية على مختلف المستويات ومن مختلف التخصصات. في اتخاذ القرار وتنفيذ تدابير مباشرة لدعم أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات لتحقيق هذا الهدف.

## إدراج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات التنموية داخل الدولة وخارجها

منذ بدايات النقاشات العالمية حول صياغة الأجندة العالمية لما بعد الأهداف الإنمائية الألفية، كان لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، دور مهم في وضع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في 2015 وهي بمثابة خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة لجميع من يعيش على هذا الكوكب.

واليوم تواجه دول العالم العديد من التحديات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها التغير المناخي (الهدف الثالث عشر) وضمان الوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء (الهدف السادس والسابع) وضمان حصول الجميع على الحق في التعليم الجيد والرعاية الصحية (الهدف الثالث والرابع) تحقيق الشراكات اللازمة لتحقيق الأجندة العالمية بحلول العام 2030 (الهدف السابع عشر).

وقبل الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة من قبل منظمة الأمم المتحدة في 2014، أعلنت دولة الإمارات عن أجندتها الوطنية للعام 2021، ووضعت هدفاً لأن تكون من أفضل دول العالم بمناسبة الاحتفال بمرور مئة عام على الاتحاد في 2071. ومن الجدير بالذكر أن

يعمل كل مجلس على تقديم مشروع وخطة عمل إسهاماً في تحقيق الهدف الذي يعمل عليه المجلس المعني خلال دورة عضوية المجلس والتي تبلغ عامين. منذ إطلاق المبادرة في عام 2018 تم تشكيل 10 مجالس يترأس كل منها أحد القادة العالميين من ذوي الخبرة في مجالهم مثل هيلين كلارك رئيسة الوزراء السابقة لدولة نيوزيلندا والمديرة السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ود. محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي، وعدنان أمين مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» سابقاً، ومعالى د. ثاني الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات.

المجالس العالمية هي شبكة عالمية فريدة من نوعها من صنع القرار من ممثلي الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص

ومن الجدير بالذكر أنّ إطلاق هذه المبادرة يرسخ الدور الرائد الذي تلعبه دولة الإمارات في تطبيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والعالمي. من المبادرات المهمة التي تعمل عليها المجالس العالمية مبادرة المجلس المختص بالهدف السادس عشر ( حول السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والتي تركز على تمكين الشباب والمؤسسات الشبابية حول العالم وتشجّعهم على مشاركة ومناقشة حلولهم المبتكرة لتحقيق السلام حول العالم، وإضافة إلى ذلك، يعمل المجلس المختص بالهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) على منصة تهدف إلى توفير الرعاية الصحية لكل الأفراد اللذين تمنعهم الظروف من الحصول عليها حول العالم.

نهضت دولة الإمارات بدور محوري في صياغة جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والذي يحدد أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للأمم المتحدة ووضعت هذه الجهود، دولة الإمارات في صدارة الدول التي انضمت إلى المسيرة العالمية الرامية إلى تحقيق الازدهار والرفاه للبشرية من خلال الاستدامة. وقد جسدت رؤية الإمارات 2021 ومئوية الدولة للعام 2071 المبادئ الأساسية التي تستند عليها الدولة في مسارها التنموي وبالنسبة لدولة الإمارات فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها بحلول عام 2030 ليس إلا بداية لمسيرة زمنية طويلة، حيث تعدّ أهداف التنمية المستدامة جزءاً من سلسلة المخرجات التي تتطلع دولة الإمارات إلى تحقيقها خلال السنوات المقبلة. ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تحقيق هذه الأجندة العالمية بدون عقد الشراكات والتعاون، بين القطاعات والفئات المختلفة في الدولة ومن مختلف أنحاء العالم والذين عليهم أن يتعاونوا معاً لإعطاء الأمل والثقة في تحقيق مستقبل أفضل للشعوب وتحقيق السلام والازدهار للجميع.

متنوعة من شركات القطاع الخاص الرائدة في دولة الإمارات من مختلف المجالات. ويتمحور دور أعضاء المجلس في تزويد اللجنة الوطنية بالمشورة الاستراتيجية لتحسين وتطوير السياسات التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعاون لتحديد أفضل أشكال المشاركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك ومناقشة الحلول العملية لتحقيقها ومواءمة استراتيجيات الشركات من القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة.

نظراً لكون فئة الشباب تشكل الفئة الأكبر في العالم اليوم حيث يبلغ تعداد الشباب 1.8 مليار شاب، ونظراً للدور المهم الذي يقوم به الشباب في المجتمع (الدور الذي سيلعبه الشباب في المستقبل) أنشأت اللجنة الوطنية في 2018 مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة. يعتبر المجلس منصة شبابية ذات توجهات عالمية تتوافق مع مستهدفات الأجندة العالمية 2030 و استراتيجية الأمم المتحدة المعنية بالشباب التي تم إطلاقها أيضاً في 2018. و يعكس المجلس توجهات حكومة دولة الإمارات الرامية إلى دعم الشباب والعمل على إعدادهم وتنمية أفكارهم المبتكرة لمواجهة تحديات المستقبل. يضم المجلس في عضويته عدداً متساوياً من الإناث والذكور ، وكذلك يشمل المجلس أعضاء من مختلف الجنسيات والثقافات

المجلس الاستشاري من القطاع الخاص هو منصة للحوار وتقوية الروابط بين حكومة دولة الإمارات والقطاع الخاص للعمل معاً لتحقيق أجندة 2030

### دعم الحكومة الدولية لأهداف التنمية المستدامة: المجالس العالمية

أطلقت دولة الإمارات مبادرة المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة خلال القمة العالمية للحكومات 2018 في دبي كإحدى المبادرات الرامية لدعم التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس فقط داخل دولة الإمارات بل بين مختلف الدول والأطراف الفاعلة، وتعتبر المجالس شبكة عالمية فريدة من نوعها من صنع القرار من ممثلي الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. تهدف المجالس لمشاركة الأعضاء بعضهم البعض بالممارسات المبتكرة والتطبيق الأمثل لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على النطاق المحلي والعالمي ويتكون كل مجلس من رئيس للمجلس وعدد من الأعضاء لا يتعدى الـ 15 عضو من مختلف الدول والمجالات المهنية. ويعقد أعضاء كل مجلس اجتماعات دورية افتراضية خلال العام لمناقشة المبادرات وإنشاء شراكات جديدة تدعم تنفيذ المبادرات المقترحة. وترأس معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي المجلس العالمية.